

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إدماج الشباب عن طريق الثقافة

إحالة ذاتية رقم 3 / 2012

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إدماج الشباب عن طريق الثقافة

طبقا للمادة السادسة من القانون المتعلق بتنظيمه وتسييره، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 31 مارس 2011، إبداء رأي في إطار إحالة ذاتية حول «إدماج الشباب عن طريق الثقافة»، قصد تحديد توجهات كبرى لسياسة عمومية جديدة في مجالي الثقافة والشباب تكون أرضية لإبرام تعاقد وطني موسع حول قضايا الثقافة والشباب.

وقد أشرفت «اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة» التي تم تأسيسها بتاريخ 9 يونيو 2011، على إنجاز تقرير حول «إدماج الشباب عن طريق الثقافة».

وقد صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورتها الثانية عشرة العادية التي انعقدت بتاريخ 23 فبراير 2012 بالإجماع على هذا التقرير الذي انبثق عنه هذا الرأي.

بيان الأسباب

1. اقتناعا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن «إدماج الشباب عن طريق الثقافة» يشكل تحديا حقيقيا، ويندرج في سياق عملية انتقال ديمقراطي، يتساق مع حراك شبابي غير مسبوق في بلدنا وفي بلدان المنطقة عموما؛
2. وإيماننا من أعضائه بكون الشباب يعبرون عن فرص يتعين استثمارها، مما يتطلب وضع سياسات عمومية كفيلة بتحويل الاهتمام بالشباب من إطار إعلان النوايا إلى اقتراح أسس مبتكرة تنتج عوامل إدماجهم في الحياة العامة والمجتمع؛
3. ووعيا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأهمية الخاصة لإدماج الشباب عن طريق الثقافة، وبالتغيرات التي حدثت على الأطر التي تنتج الثقافة في المغرب، ووعيا منه بالتأثيرات الكبرى التي تمارسها آليات التوسط الحديثة على الأطفال والشباب، والتي تفوق تأثير كل من العائلة والمدرسة؛
4. ولأن تشخيص واقع حال الشباب والثقافة أبان عن عجز في العمل الثقافي، وخصاص في بنيات استقبال الشباب، وتوزيع غير عادل للمنشآت والتجهيزات، على تواضعها، بين الفئات والجهات والمدن والقرى، وانطلاقا من أن العرض الثقافي العمومي أصبح غير ملائم بالنظر لانتظارات وتطلعات الشباب؛
5. وبناء على معاينة تنامي وتنوع أشكال الإبداع والابتكار التي أبان عنها الشباب على مختلف الأصعدة؛
6. واعتبارا للصلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأحد بعين الاعتبار لمختلف آرائه، ولا سيما الميثاق الاجتماعي الجديد، ارتأى المجلس، في إطار إحالة ذاتية، القيام بتشخيص واقع حال الثقافة والشباب، وتجميع المعطيات عن السياسات العمومية والعوائق التي تحول دون توفير شروط إدماجية للشباب عن طريق الثقافة، واقتراح ما يراه مناسبا من رافعات التغيير.

موضوع الرأي

7. في ضوء المعايينات، وجلسات الإنصات، والخبرات التي استفاد منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، و بناء على الحوار الداخلي بين أعضائه وفئاته، يرى المجلس:
 - أن إدماج الشباب عن طريق الثقافة يتطلب تجاوز أشكال الغموض التي تلف التصورات السائدة حول الثقافة، والتي تعتبرها ترفا فكريا، أو محصورة في التراث، أو مرهونة بالهاجس الهوياتي، كما يتطلب هذا الإدماج الانخراط الجماعي في بناء تصور ثقافي إدماجي شمولي، يمنح للشباب مكانة مركزية في برامجه وأنشطته، ويوصي المجلس بتسريع وتيرة تفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي، ويهيئ بالجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث، وكافة الجهات المعنية بتعميق البحث في هذه المواضيع. كما يوصي بمزيد من التواصل المجتمعي حول هذه القضايا؛
 - أن ضعف الاستثمار العمومي في مجالات الثقافة يمثل أكبر دليل على غلبة التمثلات السلبية أو الضيقة لها، في الوقت الذي يفترض الإقرار بالتنوع الثقافي وعيا جديدا بأهمية المسألة الثقافية في السياسات العمومية، وبأدوارها في إدماج الشباب في الحياة العامة، كما في التماسك الوطني؛
 - أن المجتمع المغربي يعرف تباينا كبيرا بين تحديث بنياته التحتية والمؤسسية، وبين الخصائص الظاهر في الثقافة، في الوقت الذي كان من المفترض أن تواكب مجهودات التحديث المادية نهضة ثقافية عصرية تبدأ بالتربية والأسرة، لتمتد إلى المجال العام في شكل سلوكيات مدنية، وأخلاقيات عامة، تحفز على المبادرة والاعتراف والتسامح؛
 - أن بلادنا في حاجة إلى إعادة بناء تصور لها للمسألة الشبابية، في ضوء التحولات التي يشهدها المجتمع، كما هي في حاجة إلى إعادة الاعتبار للثقافة وجعلها من الأبعاد المركزية في كل السياسات العمومية؛
- ولهذه الغاية فإنه يتعين توفير شروط رافعات مؤسسية، ومادية، وسياسية، وثقافية، وتكنولوجية، وتكوينية، وتحسيسية، لتغيير الوضع الذي ينتج من الإقصاء والاستبعاد أكثر مما يولده من عوامل الإدماج.

اختيارات إدماجية للشباب عن طريق الثقافة

8. يوصي المجلس بإعادة بناء وعي جديد بالثقافة والشباب، بواسطة بلورة مشروع وطني ينطلق من قناعة جماعية بأن الثقافة مسألة استراتيجية، ورافعة أساسية من رافعات التنمية الشاملة للبلاد، ومدخلا ضروريا لتحسين الهوية الوطنية في تنوعها؛
9. القطع مع التصور التقليدي للشباب، وبناء تصور (براديغم) جديد للمسألة الشبابية مع الشباب، وبإشراك الشباب، مع توفير كافة الشروط الممكنة لإدماجهم؛
10. يحث المجلس على اتباع مقاربة أفقية وتعاقدية لتدبير السياسات العمومية المعنية بالشباب، اعتمادا على منهجية تشاركية لتجاوز كل أشكال الخلل والعجز التي أنتجتها السياسات القطاعية في التربية والتعليم، والثقافة، والتواصل، والشباب؛
11. وضع ميثاق وطني لصيانة التراث الثقافي المادي واللامادي، يحدد مسؤوليات كل جهة في حمايته والاهتمام به، ويحفز الشباب على التخصص فيه، واثمينه بما يخدم مختلف جهات المملكة، بإنصاف وتوازن.

مقتضيات مؤسسية وإجرائية لإدماج الشباب عن طريق الثقافة

12. ولأن هناك وعيا جماعيا بكون المشروع الثقافي مدخلا رئيسا من المداخل المؤسسة للمستقبل لإدماج الشباب، فإن المجلس يرى بأنه يتعين على كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، العمل لإدخال مقومات هذا المشروع في العائلة، والمسجد، والمجال العام، ووسائل الاتصال، ومختلف القنوات الرقمية، وإدراجه عبر المؤسسات التعليمية بمختلف أسلاكها؛
13. ووعيا بالتحديات الكبرى التي تواجهها الدولة والنخب والمجتمع بخصوص إعادة هيكلة الدولة المغربية في اتجاه تحقيق جهوية موسعة، فإن المجلس يرى بأن تجديد وتطوير العمل العمومي في المجال الثقافي والفني، رهين ببناء علاقات مبتكرة بين الثقافة والشباب، والتنمية الجهوية والمحلية، من خلال طرق تشاركية في التنظيم والتأطير، بين كافة المتدخلين في الجهة، ومراعاة الخصوصيات الثقافية واللغوية لمختلف جهات التراب الوطني؛
14. يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع قانون إطار يلزم أصحاب القرار في السكن والتعمير وإعداد التراب الوطني، بأنسنة أحواض عيش الساكنة، بتخصيص مناطق خضراء، وملاعب رياضية للأطفال والشباب، ومنشآت ثقافية، وإنقاذ كل أماكن العيش الحاملة لذاكرة ثقافية، وإصلاحها وإدراجها ضمن الفضاءات الثقافية للشباب؛
15. يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تعكف مختلف الهيئات الدينية بالمملكة على تفعيل الدور الإيجابي للمسجد، نحو مساجد قرب عضوية، تكون فضاء للتأطير بواسطة مصوغات منهجية للتكوين على مبادئ الدين الإسلامي، كما تم التدين به من قبل أهل المغرب، كما تكون حصنا للحؤول دون الاختراقات الثقافية ذات الطبيعة الدينية التي تستهدف الشباب عبر مختلف القنوات والمواقع؛
16. ونظرا للأهمية الخاصة التي يكتسبها موضوع الشباب المغاربة في المهجر، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يوصي المؤسسات الوطنية المعنية بهذا الموضوع، بوضع سياسة منسجمة، تقترح عروضاً ثقافية تراعي تنوع الوقائع الاجتماعية والثقافية الخاصة بالبيئات التي يعيش فيها شباب المهجر، كما يوصي بتحديد توجهات استراتيجية تهتم بجودة المضامين المعروضة عليهم، حتى يتعزز التبادل بين الديناميات الثقافية الغنية لشباب المهجر، والفاعلين الثقافيين والمؤسسيين في المغرب.

مقتضيات متعلقة بالبحث والتكوين والتحسيس

17. يوصي المجلس بإنشاء مرصد لإنجاز دراسات ميدانية، وإعداد تقرير شامل كل ثلاث سنوات، يقدم تقييما شاملا لواقع إدماج الشباب عن طريق الثقافة، من حيث الجهود المبذولة، والنتائج المحققة، والآفاق المستحدثة، مع العناية اللازمة في هذه الدراسات بالمقاربة المبنية على المساواة بين الجنسين، وبين المجالين القروي والحضري؛
18. كما يوصي المجلس بجعل المدرسة والتعليم رافعة حاسمة في الإدماج الثقافي، مما يقتضي ما يلي :
- جعل الفضاء المدرسي مناسبة لاكتساب التكوينات الأساسية، معززة بتنمية الفضول المعرفي لدى المتعلمين؛
 - وضع خريطة للمكونات الثقافية واللغوية المغربية، والعناية بالسياسات الجهوية، وجعل المدرسة إطارا مؤسسيا وتربويا لتقوية التماسك الوطني، عبر التنصيص القانوني على الحق في الثقافة باعتبارها مدخلا من مداخل الإدماج؛
 - تنمية الميولات الإبداعية للمتعلمين و هيئات التدريس وتشجيعها، وتيسير شروط استيعاب المتعلمين النقدي للثقافة، ومشاركتهم في إنتاجها؛
 - إرساء وتطوير شعب ومسالك تكوينية وجامعية في مهن التربية الثقافية؛
 - تمكين التجارب الجامعية الناجحة في مجالات الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية؛
 - تيسير نظام التقريب والتكامل بين المؤسسة التعليمية، والتجهيزات الثقافية والفنية الموجودة في محيطها، من خلال اتفاقيات تبادل مع هذه الفضاءات، ووضع برامج مشتركة؛
 - تعميم الفضاءات الثقافية وتأهيلها داخل جميع المؤسسات التعليمية والجامعية، وتسهيل ولوج الشباب العروض الثقافية والممارسات الفنية.
19. ويرى المجلس أن إرساء وتشجيع قاعدة الاعتراف في واقعنا الثقافي والعلائقي ضروريان من خلال إشاعة الوعي بأهميتها، واستحداث ما ينبغي من مقتضيات وإجراءات تيسر ذلك، والعمل مع الجهات المختصة، لبلورة نسق يبرز الكفاءات الشابة، في مختلف المجالات (star system)، لتثمين جهود الشباب، وتحفيزهم على المبادرة والاجتهاد والإبداع؛
20. تشجيع دينامية التثقيف بالنظير بين الشباب (éducation par les pairs) عبر مختلف الإطارات، جموعية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية، وإنشاء فضاءات للنقاش الحر والتواصل بين الشباب، وبينهم وبين مختلف الأجيال، وتوفير شروط أخذ الكلمة، والتبادل حول القضايا الوطنية والجهوية والمحلية، بالطرق الرقمية وباقي الوسائل المعتادة؛
21. ويؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على الحاجة إلى بلورة استراتيجية وطنية، تفتح مسالك وظيفية بين الممارسة الثقافية والتشغيل، من خلال تطوير عروض جديدة ومغرية للشباب في التكوين المهني، من خلال فتح مسالك متخصصة، تستجيب لمقتضى تكوين الأطر والموارد البشرية القادرة على الاضطلاع بتنزيل كل التوصيات سالفه الذكر.

إعادة بناء الإطار المؤسسي لقطاع الثقافة

22. يرى المجلس أن هناك ضرورة لإعادة هيكلة قطاع الثقافة، بما يستجيب لمقومات المشروع الثقافي الوطني المطلوب، وإدراجه في إطار مؤسسي أفقي، يتوجه إلى الشباب بقدر ما يهتم بكل شرائح المجتمع، ودعمه بكل وسائل العمل لتقريب الشأن الثقافي والإبداعي من أكبر عدد ممكن من الساكنة المغربية، وإبراز غنى التراث الوطني، وتطوير مختلف وسائل التعبير الفنية والثقافية؛
23. ولهذه الغاية يوصي المجلس بتطوير شبكة جهوية لمركبات متعددة الوسائط ومختلفة الأحجام (المركبات الصغيرة للقرب في الأحياء، المركبات الجماعية، والمركب الكبير في الجهة)، ووضع نظام ربط معلوماتي فيما بينها يوفر فهرا موحدة لخدماتها المكونة من مختلف المراجع والمستندات تستهدف الشباب، بحيث تكون مركبات القرب هذه مجالا ثقافيا، ومكانا للتواصل والتعلم والاكتشاف والإبداع. مع توفير ما يلزم من شروط تساعد الشباب ذوي الاحتياجات الخاصة على ولوج هذه المنشآت، وتمكينهم من الاستفادة من خدماتها، ببلورة وتيسير ما هو ضروري من التقنيات والأليات التي تمكن هؤلاء الشباب من الاستفادة من هذه البرامج.

24. ويوصي المجلس بعقلنة تنظيم المهرجانات بمختلف أصنافها، والابتعاد عن التعامل الموسمي العابر معها، بجعلها رافعة للعمل الثقافي المحلي والجهوي بشكل مستدام، وإنشاء مشاتل ثقافية موازية بإدماج الشباب في تعلم المهن الثقافية، والتدبير الثقافي؛

25. ولذلك فلا مناص من تنويع مصادر التمويل، وبناء شراكات بين السلطات العمومية والقطاع الخاص، والجمعيات الثقافية والشبابية، بإنشاء إطار مؤسسي في شكل وكالة وصندوق وطنيين للثقافة والشباب للإضطلاع بالمقتضيات المشار إليها أعلاه. واعتبارا لضعف الميزانيات السنوية المرصودة للقطاعات التي تعنى بالثقافة والشباب، فإنه يجب تحديد مورد سنوي قار بموجب هذه الشراكات، لدعم المجهودات التمويلية لإنجاح آليات إدماج الشباب عن طريق الثقافة.

ويرى المجلس أن هذا الإطار يمكن أن يقوم ب :

- دعم وتحديث النشر الورقي والرقمي، وتعميم الاستفادة منه؛
- مساعدة المشاريع الخاصة بتطوير العرض الثقافي الوطني الرقمي الموجه للشباب؛
- تمويل حملات إخبارية (صحافة، راديو، تلفزيون، ملصقات)، لتحفيز الشباب على القراءة؛
- إقرار نظام «قسمة لأجل القراءة» أو «شيكات» تمنح للشباب (تلاميذ وطلبة)، لتشجيعهم على اقتناء الكتب، والتعود على القراءة، أو الدخول إلى المسرح أو لحفل موسيقي؛
- تطوير نظام «الحافلة / خزانة» على الصعيد الجهوي، لتقريب الكتب وغيرها لشباب العالم القروي، وفي المناطق الجبلية النائية؛
- بناء معاهد موسيقية، ومسارح، وتجديد الموجود منها في كل أنحاء المغرب.

الاستعمال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة في الثقافة

26. اعتبارا للتأخر الملحوظ في بناء المنشآت والتجهيزات الثقافية «الكلاسيكية»، ونظرا للتوسع الهائل للممارسات الثقافية الجديدة للشباب بواسطة التكنولوجيا الرقمية، وبهدف إطلاق حركية ثقافية وطنية عصرية، ونقل التراث الثقافي والفني المغربي بطرق جذابة ومحفزة، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يدعو إلى تبني استراتيجية واضحة لتطوير عرض ثقافي رقمي وطني، تقوم على :

- تشجيع الاستثمار في الثقافة الرقمية بتيسير مساطر الاستفادة أمام المستثمرين في هذا المجال من صناديق تشجيع التجديد في التكنولوجيات الحديثة و لاسيما «تطوير» و«انطلاق» و «صندوق الخدمة العامة» (Fonds du service universel)
- تطوير مواقع رقمية موضوعاتية تمنح للشباب مضامين نصية، وسمعية بصرية، مكملة للمعارف المدرسية والجامعية؛
- تطوير متاحف رقمية تعرف الشباب بتاريخهم، وتقدم لهم مختلف أوجه الثقافة والقيم المغربية، في غناها وتنوعها، وتعزز صلتهم بها؛
- إعداد شبكة تواصلية على الأنترنت تعنى بتيسير الولوج لأكبر عدد ممكن من الشباب لخدماتها باللغات الوطنية؛
- إنتاج وتطوير مضامين رقمية وطنية بالاستفادة من استراتيجية المغرب الرقمي 2013؛

27. وفي هذا السياق، يقترح المجلس على الجهات الوصية على هذا المجال، تأسيس هيئة مستقلة تمتلك ما يلزم من وسائل الضبط، والشروط المعيارية، والسلطة المعنوية لاحترام حقوق وحرريات الأفراد المستعملين للوسائل الرقمية.

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

شارع النخيل - عمارة هاي طيك - حي الرياض - 100 10 - الرباط
الهاتف : +212 (0) 537 71 38 36 : الفاكس : +212 (0) 537 71 51 73
البريد الالكتروني : contact@ces.ma